دورة الميزانية

تمر عمليات الموازنة في دورة يقصد بها المراحل العملية التي تمر بها من إعدادها واعتمادها إلى الشروع في تنفيذها والرقابة عليها.

1. **مرحلة إعداد الميزانية (التحضير)**: تتولى السلطة التنفيذية مهمة تحضير مشروع الميزانية العامة لعدة أسباب تتمثل في :

- الحكومة هي المسؤولة عن تنفيذ الموازنة فمن الطبيعي أن تتولى إعدادها كونها تعمل على أن تعد موازنة واقعية ودقيقة يمكن تنفيذها دون معيقات.
- الحكومة مسؤولة عن تسيير المرافق العامة فهي أقدر على تقدير النفقات التي تشرف عليها والإيرادات التي يمكن جبايتها، أي هي السلطة الأقدر بمعرفة المقدرة المالية للاقتصاد الوطني.
- الموازنة برنامج حكومة سياسي، اقتصادي واجتماع ملزمة به خلال سنة مقبلة، فمن الطبيعي ترك لهذه السلطة حرية الاعداد التي سوف يتم محاسبتها عن مدى تنفيذها.

خطوات إعداد الموازنة العامة

أما عن خطوات إعداد الموازنة فتقوم الوزارات كل على حدى بتحضير مشروع الميزانية الخاص بدائرتها القطاعية حيث يتم إعداد مشروع تقديري بكامل النفقات والاعتمادات المتوقعة بالتنسيق مع وزارة المالية. تتولى وزارة المالية تجميع كافة المشاريع الصادرة عن القطاعات الوزارية أين تقوم بترتيبها ومطابقتها مع التعليمات الرئاسية بحيث تجعلها منسجمة معها ومواكبة للأهداف المسطرة في الخطة التنموية للبلاد.

تقنيات تقدير الايرادات والنفقات

الطريقة المتبعة في معظم دول العالم هي طريقة التقدير المباشر إذ بمقتضى هذه الطريقة يتم تقدير النفقات وفقا للحاجة بواسطة الموظفين المختصين في الدوائر الحكومية ويتم عملية التجميع هرميا وفق التسلسل الإداري وترسل بعد ذلك الوزارات والهيئات العمومية إلى وزارة المالية لتضيف نفقاتها المتوقعة لسير مصالحها مع قيامها بدراسة دقيقة وإعادة النظر والأولويات تحت إشراف مجلس الحكومة والوزير الأول.

أما تقدير الايرادات فله صعوبات تقنية لارتباطه بالظروف الاقتصادية المستقبلية فهو يخضع لعدة اعتبارات منها الاقتصادية، وهناك عدة طرق لتقدير الايرادات العامة منها:

- **طريقة حسابات السنة قبل الأخيرة** :بمقتضاها يتم تقدير الايرادات العامة للسنة المقبلة على أساس الايرادات المحققة فعليا في السنة قبل الأخيرة دون إدخال تغيير إلا بسبب مؤكد يدعو لذلك.
- **طريقة الزيادة السنوية** :بمقتضى هذه الطريقة يتم تقدير الايرادات على أساس متوسط الايرادات التي تم تحصيلها خلال فترة سابقة(عادة5 سنوات)مع زيادة نسبة مئوية معينة تمثل معدل الزيادة في الدخل القومي. يعاب على هذه الطريقة كون الظروف الاقتصادية ودورتها غير ثابتة بالإضافة إلى مشكلة التضخم وما يصاحبها من تشوهات للتوقعات المالية.

- **طريقة التقدير المباشر** :تعد من أدق الطرق بالرغم من الصعوبة التقنية و تركيبة الايرادات العامة ولكن تكفل الوصول إلى تقدير شبه سليم للايرادات إذ يراعى عند التقدير التغيرات التي حصلت في السنوات الأخيرة مع إمكانية التعديل تبعا للظروف الاقتصادية.

2. مرحلة اعتماد الميزانية العامة:

تعمل الموازنة على خلق التوازن الدستوري بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، فإذا كانت السلطة التنفيذية هـ المختصة بإعداد المشرع فإن السلطة التشريعية تعد جهة الاختصاص التي تتولى مراجعة الحكومة في جميع أعمالها. في الجزائر لايكون مشروع الميزانية العامة قابلا للتنفيذ إلا إذا وافق عليه البرلمان لذلك فبانتهاء مرحلة الاعداد يودع مشروع الميزانية لدى مكتب المجلس الشعبي الوطني من أجل الشروع في إجراءات الاعتماد كما يلي:

- **المناقشة** :يتم دراسة مشروع الميزانية على مستوى لجنة المالية والميزانية لدى المجلس الشعبي الوطني ثم الشروع في إجراءات المناقشة العامة ثانيا.
- **التعديل** :يمكن للنواب وأعضاء اللجنة والحكومة التقدم بالاقتراح او التعديل أمام اللجنة المختصة.
- **التصويت** :يخول الدستور للمجلس الشعبي الوطني حق التصويت على ميزانية الدولة، كما يقوم مجلس الأمة لاحقا بمناقشة والمصادقة على قانون ميزانية الدولة حسب الدستور ويصوت ويصادق البرلمان على ميزانية الدول قبل بداية السنة المدنية الجديدة احتراما لمبدأ السنوية.

3. مرحلة التنفيذ :يقصد بتنفيذ الموازنة العمليات التي بواسطتها يتم إنفاق المبالغ المدرجة في اعتمادات الموازنة وتحصيل المبالغ الوارادة في الإيرادات وذلك وفق أصول وقواعد محاسبية حيث تعتمد الإدارة العمومية في الجزائر مثلا على المحاسبة العمومية في هذه العملية والتي تتضمن مبادئ عامة بين الآمر بالصرف والمحاسب العمومي للخزينة العمومية.

3-1-بالنسبة للإيرادات :جعل ديون الدولة اتجاه الآخرين ديون ممتازة، كما فصل بين الموظفين المكلفين بتقدير الضرائب والمكلفين بتحصيلها.

3-2-بالنسبة للنفقات :لا تعني إجازة السلطة التشريعية لاعتمادات النفقات الواردة بالموازنة العامة التزام الحكومة بإنفاقها كافة مبالغ هذه الاعتمادات ولكن يعني الترخيص لها بأن تقوم بالانفاق العام في حدود هذه المبالغ الواردة في الاعتمادات وعدم تجاوزها، وتمر عملية الانفاق عبر أطوار الأعوان المكلفين بالتنفيذ إذ يوجد نوعان وهما الآمر بالصرف والمحاسب العمومي، وترتكز عملية التنفيذ على مبدأ أساسي وهو مبدأ الفصل بين الآمر بالصرف والمحاسب العمومي.

4.الرقابة على تنفيذ الميزانية

تعتبر الرقابة على الميزانية العامة للدولة ذات أهمية بالغة إذ تستهدف عدم حياد الميزانية العامة عن أهدافها المرسومة، وتتنوع أنواع الرقابة باختلاف مراحل تنفيذ الميزانية والتشريعات والقوانين المؤطرة لتنفيذ الميزانية العامة للدولة، وتنقسم الرقابة المالية على تنفيذ الميزانية إلى:

- **الرقابة السابقة** :تكون الرقابة على الصرف قبل عملية الصرف وتتطلب موافقة الجهات المختصة قبل الارتباط والالتزام بدفع مبلغ معين تقوم بها جهات داخلية تابعة للإدارة نفسها مثل أقسام المراجعة والتدقيق أو محاسب الادارة، وقد تقوم بها جهة خارجية وتتمثل مهمتها التحقق من أن أوامر الصرف

مطابقة للقواعد والأحكام المالية المقررة وصحة الاجراءات واختصاص الأمرين بها وتعد رقابة وقائية تهدف لمنع وقوع الإنحرافات.

- **الرقابة اللاحقة** :تتم بعد انتهاء عملية تنفيذ الموازنة العامة ولا تقتصر على النفقات العامة بل تمتد وتشمل الايرادات العامة وتشمل أشكال متعددة لمراجعة الدفاتر الحسابية ومستندات الصرف والتحصيل والحسابات الختامية، كما تشرف على فحص مدى تطابق الصرف مع الاعتمادات المخصصة، ويقوم بالرقابة اللاحقة ديوان المحاسبة العامة، مايؤخذ عنها أنها لاتمنع وقوع المخالفات المالية وتقتصر على اكتشاف المخالفات بعد وقوعها.
- **الرقابة الداخلية** :كما تعرف بالرقابة الإدارية أو الذاتية وتقوم بها السلطة التنفيذية على نفسها ويتولى هذه الرقابة الوزراء ومدراء المصالح، فيمارسون الرقابة على مرؤوسيهم ولاسيما الموظفين الذين يقومون بأعمال جباية الإيرادات وصرف النفقات وتنقسم الرقابة الداخلية إلى رقابة ذاتية سابقة وكذا رقابة لاحقة، وتكون الرقابة الداخلية خطة لتنظيم وجمع الطرق والاجراءات والمقاييس من أجل حماية الموجودات وضبط الدقة المالية والإدارية ويعرف هذا التصميم بنظام الرقابة الداخلية.
- **الرقابة الخارجية** :تتم عن طريق هيئة مستقلة تقوم بفحص تفاصيل تنفيذ الموازنة العامة ومراجعة وفحص حسابات الحكومة ومقارنتها بوثائق ومستندات الجباية والصرف ووضع تقارير مفصلة بالوقائع وإخطار الجهات المختصة لتنفيذية والتشريعية، ويذكر أن الهيئة القائمة بالرقابة الخارجية تختلف من بلد لآخر.

مشكلات الميزانية العامة في الدول النامية

تواجه الموازنة العامة في معظم الدول النامية العديد من المشكلات سواء فيما يتصل بإعداد أو اعتماد أو تنفيذ الرقابة على الموازنة، ومن أهم هذه الصعوبات نجد:

- الضرورة الحتمية للتوسع في الانفاق العام الذي ينبغ أن تتضمنه ميزانيتها العامة نتيجة الضعف الكم والقصور في تلبية الاحتياجات ذات الطبيعة العامة.
- القصور الواضح لإيراداتها العامة في ميزانياتها والناتج عن اختلال هيكلها الاقتصادي ومحدودية نشاطاتها

الانتاجية...

- ضعف الدقة في وضع الميزانية وإعدادها نتيجة اختلاف وتعدد الجهات المنوطة لها عملية الإعداد.
- ضعف فاعلية السلطة التشريعية في ممارسة دورها الرقابي على الميزانية نتيجة خضوعها في أغلب الأحيان لاعتبارات شخصية غير موضوعية.
- الضعف الشديد في تنفيذ الميزانية سواء ما يتعلق بالجباية أو صرف النفقات نتيجة ضعف كفاءة الجهات المنفذة.

- نقص توفر المعلومات والبيانات التي تستند عليها عند التحضير وإعداد الميزانية.
- ضعف الجهاز الضريبي فنيا وانخفاض درجة الوعي الضريبي وما ينجر عنه من انخفاض في حصيلة الايرادات.
- ضعف كفاءة الأجهزة الرقابية خاصة الرقابة الداخلية أو الخارجية في فل انخفاض درجة الحرص والورع والشعور بالمسؤولية.